الموقف الايراني
تجاه الاستراتيجية الامريكية في العراق

الاستاذ المساعد الدكتورة
وجدان فريق عناد(*)

المقدمة:

تعد إيران من أهم الدول الإقليمية المؤثرة في الشأن العراقي ، ولابد من دراسة موقفها تجاه الإستراتيجية الأمريكية في العراق عند متابعة المواقف الدولية والإقليمية منها. ذلك الموقف الذي لن يخرج بأي حال من الأحوال عن المسار المتأرجح للعلاقات الإيرانية الأمريكية ، وبواعث الخشية الإيرانية مما يخطط لها من قبل الولايات المتحدة في المستقبل .

لذلك تطرقنا في بحثنا هذا إلى المنظور الأمريكي لإيران ، ورؤيتها لأهمية إيران الإستراتيجية ، تلك الرؤية التي تقوم على أربعة محاور . وكذلك تطرقنا للهواجس الإيرانية ، لاسيما بعد احتلال العراق ، والرغبة الأمريكية في تغيير خارطة الشرق الأوسط . لنصل أخيرا إلى الموقف الإيراني من الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق .

أولا : إيران في المنظور الأمريكي

يجمع المراقبون السياسيون على وجود أربعة أهداف تبغي الإدارة الأمريكية تحقيقها في منطقة الشرق الأوسط وهي : النفط ، والحفاظ على وجود الكيان الصهيوني ، ومحاربة (الإرهاب) – وفقا للمنظور الأمريكي - ، ومنع امتلاك العرب والمسلمين لأسلحة الدمار الشامل. ولكن الخلاف الوحيد هو حول أولويات تلك الأهداف وترتيبها ، والتي تصب في النهاية لتحقيق الهدف الرئيس الذي عبر عنه بوش في خطابه في احتفال البحرية الأمريكية في فلوريدا يوم ١٣ شباط ٢٠٠٣ بقوله : " نرغب أن نكون بلدا فوق الجميع " .

واستنادا إلى هذه الرباعية ، فإيران نفطيا هي من كبار المنتجين في العالم ، فضلا عن قربها من المنتجين الرئيسين في الخليج العربي ، كما تطل بشواطئ طويلة على ذلك الخليج تمتد من عبادان وحتى المحيط الهندي ، ومع وجود قوات بحرية قوية ، فإنها تستطيع تهديد مرور ناقلات النفط في الخليج ، وقد اشارت بعض التقارير العسكرية إلى أنها تمتلك غواصة لا يستطيع الرادار كشفها ، كما أنها دأبت على تصنيع توربيدات محلية الصنع قد تسبب أرقا للبحرية الأمريكية في مياه الخليج الضحلة أساسا ، فضلا عن امتلاكها لترسانة من صواريخ أرض أرض والمتمثلة بمنظومة ذات تقنية روسية – صينية – كورية شمالية ، ومحلية الصنع يقف على رأسها الصاروخ شهاب .

والكيان الصهيوني حاضر في المنظور الأمريكي لإيران ، فإن من ضمن الخطوط العريضة للإستراتيجية الأمريكية الحفاظ على أمن (إسرائيل) ، وإيران تمتلك من المؤهلات العسكرية والبشرية والتقنية ما يجعلها ندا إقليميا للكيان الصهيوني .

(*) استاذ مساعد- كلية التربية –ابن رشد-جامعة بغداد.

أما الهدف الثالث فهو مكافحة الإرهاب ، ووجود إيران كمعبر من أفغانستان إلى العراق يشكل هاجسا مهما للولايات المتحدة التي تخوض حربا ضروسا مع الجماعات الجهادية التي تنشط بشكل مكثف في كلا البلدين ، وتغرق الجيوش الأمريكية فيهما [1] .

بينما يتمثل الهدف الرابع بمحاولتها منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ، ومنع ظهور أي قوة عسكرية عربية أو إسلامية ، والمسألة تدخل في إطار ضمان استمرار التفوق العسكري الصهيوني في المنطقة ، ومنع أي دولة من الدول العربية أو الإسلامية (ومن بينها إيران بالطبع) ، من امتلاك السلاح النووي ، أو أي سلاح يمكن أن يتم استثماره عبر دعم مواقع المسلمين التفاوضية .

واستنادا إلى أهداف الولايات المتحدة الأربعة ، وتعقيدات وضعها العسكري والأمني والاستراتيجي في العراق ، وعلى الرغم من عدّها إيران عاملاً مهدداً للأمن في المنطقة عموما ، وفي العراق خصوصا ، فإننا نعتقد أنها لن توصل الأمور مع إيران إلى نقطة اللاعودة ، وهي تدرك جيدا إن معاداة إيران وخاصة في العراق قد يعرقل الوصول إلى الأهداف الأمريكية في المنطقة عموما ، ذلك أن إيران تمتلك الكثير من الأوراق التي قد تعرقل بها المشروع الأمريكي في العراق والمنطقة .

ثانيا : الهواجس الإيرانية من المخططات الأمريكية في المنطقة

إن الوضع الجيوبوليتيكي لإيران يعد في الوقت الحاضر وضعا قلقا ، حيث لم تتوقع إيران، ومنذ قيام ثورتها، أن تكون جارة للولايات المتحدة سواء في العراق أو أفغانستان، مما جعلها العنوان الأبرز على الأجندة الأمريكية في الشرق الأوسط الجديد أو الكبير– كما يحلو لأدبيات السياسية الأمريكية تسميته-. وهذا الوضع بدأ يقلق الإيرانيين كثيرا، لعلمهم أن ملامح الخريطة السياسية للمنطقة بدأت تتغير، وأن احتمالات تسريع وتيرة التغيير ممكنة. على الرغم مما ذكره فهمي هويدي من إنه في زيارة لطهران ذكر لبعض السياسيين الإيرانيين ملاحظة تتمثل بأن إيران أصبحت محاصرة ومهددة من قبل الأمريكيين، فعلق أحد الحضور بأن تلك الملاحظة ذكرت أمام الشيخ هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام "فابتسم وقال: ترى من يحاصر من، نحن أم هم؟" [2] .

وهناك عوامل كثيرة تجعل الوضع أكثر تعقيدا لمخططات الولايات المتحدة فيما يخص إيران، ولأسباب كثيرة أهمها أن إيران أصبحت دولة إقليمية مؤثرة في الأمن الإقليمي، وازدادت أهمية الموقع الجيوبوليتيكي لإيران في ظل تزايد مجموعة من المصالح الأمريكية في مناطق مجاورة لإيران ، تعدها الأخيرة مناطق نفوذ لها ، مما يؤدي إلى تصادم المصالح معها .

والأهم من ذلك أن الولايات المتحدة ومنذ أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ تسعى جاهدة إلى خلق نظام عالمي جديد ، وعلى كل المستويات ، ومنها الجغرافية ، تعيد من خلاله رسم المنطقة ، وإعادة فك وتركيب أنظمة موالية لها وتضمن هي بقاءها ، وإنشاء محاور وتحالفات جديدة وفقا للمعايير الجديدة لهذه الإستراتيجية الأمريكية . وهو ما بدأت إيران العمل به كخطوة استباقية من خلال البدء بإعادة تسليح نفسها ، وإيجاد روابط جديدة

[1] حسن الرشيدي ، النووي الإيراني والموقف الأمريكي ، مجلة البيان ، العدد ٢٢٣ . ينظر الموقع : http//www.albayan-magazine.com-fil/132.htm

[2] فهمي هويدي ، إطلالة على إيران ، صحيفة الأهرام (القاهرة) ، العدد ٤٣١٥٦ ، ١ شباط ٢٠٠٥ .

بينها وبين روسيا والصين والعديد من الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ، وكذلك عقدت تحالفات مع كل من سورية وحزب الله وحركة حماس [١] .

وعندما تبوأ الإصلاحيون الحكم في إيران ، كانوا يأملون باحداث انفتاح نسبي في مجال العلاقات الإيرانية الأمريكية على خلفية محددين رئيسين هما :

١ -المحدد النفطي الذي لا يشكل أحد آليات الحكومة الإيرانية في تجاوز العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة فحسب ، وإنما في كونه يمثل أيضا المرجعية المصلحية التي تحدد توجهات شخوص الإدارة الأمريكية وجماعات الضغط والمصالح ، وهي المرجعية التي تبلورت على أرضية إلحاح مشكلة الطاقة التي تواجهها الولايات المتحدة بشكل حاد . وقد بدا ذلك واضحا في الوثيقة التي أعدتها قوة العمل (Force Task) للطاقة التابعة للإدارة الأمريكية برئاسة نائب الرئيس ديك تشيني ، وهي الوثيقة التي طالبت بضرورة المراجعة الشاملة لسياسة العقوبات المفروضة على النفط في إيران والعراق وليبيا من أجل دعم سوق النفط العالمي ، وتحقيق المزيد من الاستقرار فيه [٢] .

٢ -الانتصار الساحق الذي حققه الرئيس الإيراني محمد خاتمي والتيار الإصلاحي في انتخابات الرئاسة ، والتي لم تجد نفعا ، حيث حاولت الولايات المتحدة التأكد من استمرارية سياسة الانفتاح الداخلي والخارجي التي ينتهجها خاتمي لمدة رئاسية مدتها أربع سنوات ، وإمكانية حسم الخيارات الداخلية لصالح الإصلاحيين بشكل نهائي ، الأمر الذي ما لبث أن نسفه الشعب الإيراني في الانتخابات الأخيرة ، عندما انتخب الرئيس المتشدد أحمدي نجاد .

وإذا كان هناك تعويل على هذين المحددين في إمكانية تطبيع العلاقات بين البلدين ، فإن المحدد النفطي تحديدا أضحى مثيرا للهواجس الإيرانية تجاه إدارة بوش بعد قرار الإدارة الأمريكية المتكرر بتمديد العقوبات المفروضة على إيران منذ العام ١٩٩٥ ، ويشمل حظر الاستثمارات الأمريكية بعمليات تزيد عن (٢٠) مليون دولار في قطاع الطاقة [٣]. ومن قبلها سلسلة الملاحقات القضائية للعديد من شركات النفط الأمريكية التي دخلت سوق الاستثمار النفطي في إيران ، متحدية قرار الحظر الرسمي ، ومنها التحقيقات التي أجريت مع مسؤولين سابقين بشركة أكسون موبيل النفطية من قبل وزارة العدل وإدارة الجمارك الفيدرالية ، وتركزت التحقيقات حول دور شركة أكسون قبل اندماجها مع موبيل بالعام ١٩٩٩ في صفقات شحنت بمقتضاها كميات من النفط من كازاخستان إلى شمال إيران ، مقابل نفط إيراني سلّم في الخليج .

وعوضا عن بادرة حسن النية التي كان يتطلع إليها خاتمي والتيار الإصلاحي تحديدا بعد بادرة الرد الإيراني على مساعي التقارب خلال اللقاءات التي عقدها خاتمي خلال وجوده في الولايات المتحدة مع العديد من الشخصيات الأمريكية في أيلول ٢٠٠٠ ، جاء التشدد الأمريكي ليؤيد الهواجس الإيرانية من التوجهات المستقبلية للولايات المتحدة .

---

[١] محمد الزعبي ، أمريكا وإيران .. صراع خارج حدود الزمن ، مجلة أقلام الثقافية (غزة) . ينظر الموقع:http//www.aklaam.net/aqlam/show.php?id=9835

[٢] تنظر : رويترز ، ١٩ نيسان ٢٠٠١ .

[٣] تنظر : رويترز ، ١٤ آذار ٢٠٠١ .

وضاعف من حدة هذه الهواجس تأكيد الإدارة الأمريكية على تكرار المحددات الثلاثة التي يدعي دوما بأنها تعوق تطوير العلاقات الثنائية وهي :

١ - الدور الإيراني المناوئ لعملية التسوية العربية - (الإسرائيلية) .

٢ - دعم حزب الله والمنظمات الثورية ذات النهج الإسلامي الراديكالي بالمنطقة .

٣ - السعي لحيازة وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، مما يمثل تهديدا للأمن الإقليمي والدولي[١].

إن من أهم المسائل التي أحبطت تقارب المواقف بين الولايات المتحدة وإيران هو ذلك التباين الموروث في تحديد الأهداف والمواقف ، فقد فشلت جهود إدارة بوش إزاء إيران بسبب استحالة ربط مصلحتها في التفاوض مع طهران بموقفها الرافض للاعتراف بشرعية النظام الإيراني نفسه ، ولاشك إن أي نظام في العالم لن يقبل المساومة على قدرته في الردع إذا كان يتصور أن الهدف النهائي لهذه المساومة هو إزالته .

لقد استندت إدارة الرئيس بوش على قراءة خاطئة لديناميكية الحياة السياسية الداخلية في إيران ، واعتقدت أن النظام الإيراني على وشك السقوط في اضطراب ثوري كبير ، لذلك أدخلت إيران في " محور الشر " الذي تحدث عنه الرئيس بوش في خطابه عن حالة الاتحاد في كانون الثاني ٢٠٠٢ ، ثم عززت هذه الصورة في بيان أصدره البيت الأبيض في تموز ٢٠٠٢ بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة لمظاهرات الطلبة التي هزت إيران ، وأكدت فيه سعي الشعب الإيراني نحو مستقبل حر ، وإنه سوف يجد في واشنطن أفضل صديق له .

وانسجاما مع رفضها التعامل مع النظام بدأت واشنطن تسعى لتسريع التغيير السياسي في إيران ، وظهر جوهر هذه السياسة بالإعلان في شباط ٢٠٠٦ عن تخصيص (٧٥) مليون دولار من أجل تعزيز الديمقراطية في إيران ، وكان لابد أن تفسر طهران هذه المبادرة على ضوء تاريخ العلاقات الإيرانية – الأمريكية بأنها محاولة مكشوفة لتغيير النظام[٢].

وجاءت الإستراتيجية الأمريكية الجديدة للرئيس بوش تجاه العراق لتحدد أن الولايات المتحدة ستعمل " لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية والهيمنة على المنطقة " .

لذلك قام نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني بزيارة لعدد من دول المنطقة ، ومنها بعض دول مجلس التعاون الخليجي ، وكانت زيارته تهدف كما أشار إلى: "تعزيز الجبهة ضد إيران لمنعها من امتلاك السلاح النووي والهيمنة على المنطقة" فضلا عن ذلك فقد هدد إيران من على متن إحدى حاملات الطائرات الأمريكية في مياه الخليج[٣].

وفي إطار الرد على تلك التصريحات ، أشار رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني غلام حداد عادل إنه " في حال استخدام أمريكا قواعد دول المنطقة لضرب إيران، من الطبيعي أن نقوم بالدفاع عن أنفسنا والرد على مصدر الهجوم [٤]. وفي المقابل حرص كثير من القادة والمسؤولين الخليجيين على تأكيد موقف بلدانهم المعارض للحل العسكري لأزمة الملف النووي الإيراني ، والرفض لاستخدام أراضيهم للقيام بأي عمليات عسكرية ضد

---

[١] محمد الزعبي ، المصدر السابق .

[٢] سوزان مالوني ، احتواء إيران بتعاون أمريكي خليجي أم بدبلوماسية الحلول الوسط ؟ ، مقال منشور على موقع شبكة النبأ المعلوماتية بتاريخ ١٢ كانون الأول ٢٠٠٧ ، ينظر :
http//www.annabaa.org/nabanews/67/385.htm

[٣] هل تستخدم دول الخليج كمنصة لضرب إيران . ينظر :
http//www.Arabic.cnn.com/3007/middle_east/9/17/iran.us persence/index.htm

[٤] صحيفة القبس (الكويت) ، ١١ حزيران ، ٢٠٠٧ .

إيران . فصرح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الكويتي وزير الدفاع جابر المبارك الصباح في الحادي عشر من حزيران ٢٠٠٧ أن الولايات المتحدة لم تطلب من الكويت استخدام أراضيها لضرب إيران "، وأضاف : " حتى لو طلبت فإننا لن نسمح به أبدا " [١]. فضلا عن ذلك فإن وزير الداخلية السعودي صرح في السابع عشر من الشهر نفسه أن " دول الخليج العربية لن تكون منصة لأي هجوم عسكري على إيران " [٢]. وقبل كل ذلك كان الشيخ خليفة بن زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة قد أوضح أن بلاده "ليست طرفا في النزاع بين إيران والولايات المتحدة، ولن نسمح باستخدام أراضينا لأي أعمال عسكرية أو أمنية أو تجسسية ضد إيران"[٣].

كل تلك العوامل كانت من محددات السياسة الإيرانية تجاه الوجود الأمريكي في العراق ، وتجاه كل الخطط والسياسات والاستراتيجيات الأمريكية فيه . حيث كانت إيران ترى إنها كلما تمكنت من إفشال الخطط الأمريكية في العراق ، كلما أبعدت الخطر عنها . فطهران مقتنعة بأن الإدارة الأمريكية لن تقدم على عمل عسكري ضد إيران ما دامت الأوضاع لم تستقر في العراق ، وإلى أن يتحقق ذلك فإن الولايات المتحدة ستواصل عمليات لي الذراع والترهيب والتخويف ، فضلا عن الضغوط السياسية التي تستخدم ورقة البرنامج النووي الإيراني ، وذلك هو الحاصل الآن .

ثالثا : الموقف الإيراني من الإستراتيجية الأمريكية في العراق

إن الولايات المتحدة وإيران منهمكتان في حملتين سياسيتين ربما لا تفضيان للتفكير بخيارات سياسية واقعية ، وتكفي الإشارة هنا إلى أن برنامج إيران النووي قطع شوطا بعيدا ، وتحول العراق إلى نقطة التهاب بين المصالح الأمريكية والإيرانية [٤].

لذلك لابد أن يدرك صانعو السياسة الأمريكية ، وهم أدركوا ذلك فعلا ، إنه لابد من المساعي الدبلوماسية والحوار المباشر مع الإيرانيين ، فاللجوء إلى القوة لمعالجة الأخطار المتعلقة ببرنامج إيران النووي ، أو تورطها بالإرهاب ، سوف يؤذي بشكل كبير جدا الأهداف الأمريكية الرئيسة في المنطقة . ومن غير المرجح أن يفضي الضغط المتواضع إلى حدوث تغيرات دراماتيكية في السياسة الإيرانية ، أو حتى في حسابات قيادتها على الصعيد الإستراتيجي ، على الرغم من التغيرات الدراماتيكية في إيران منذ الثورة الإسلامية ، نتيجة التحول المستمر في جيل القيادة ، وغلبة جيل الشباب على سكانها .

لقد أفادت إيران من درس مفاعل تموز العراقي الذي قصفه الكيان الصهيوني في العام ١٩٨١ ، لذا عملوا على تحصين منشآتهم النووية ، وتوزيعها على مناطق متباعدة عن بعضها وبالقرب من المراكز السكانية . فضلا عن ذلك فإن أية ضربة عسكرية ستؤدي إلى تعميق المشاعر الوطنية لدى الشعب الإيراني وتدفعه لتأييد حكومته ، وعندئذ ستشعر المنطقة كلها برد فعل النظام الانتقامي .

ويبدو أن الإدارة الأمريكية المندفعة في عدائها لإيران والمتحفزة ضد برنامجها النووي سوف تضطر إلى مراجعة أوراقها مرة أخرى بسبب أخطائها الكثيرة في العراق، فهي على

---

[١] صحيفة السياسة (الكويت) ، ١٢ حزيران ٢٠٠٧ .
[٢] صحيفة الشرق الأوسط (لندن) ، ١٨ حزيران ، ٢٠٠٧ .
[٣] صحيفة الحياة (لندن) ، ٢٦ نيسان ٢٠٠٧ .
[٤] سوزان مالوني ، المصدر السابق .

سبيل المثال لم تدرك العامل الزمني شديد الحساسية بين الاندفاع الإيراني في انجاز المشروع النووي ، وبين سرعة التورط الأمريكي في أوحال المستنقع العراقي ، فلولا هذا التورط الأمريكي في العراق، لما تعاملت إيران بكل هذه الثقة التي تتعامل بها مع ملفها النووي، إذ يدرك الإيرانيون أن الحل العسكري لأزمة برنامجهم النووي غير قابل للتوظيف طالما ظل الأمريكيون على ورطتهم في العراق[١].

وبالمقابل فإن الأوربيين يقتنعون يوما بعد آخر بعدم رجاحة الحل العسكري لأزمة البرنامج النووي الإيراني، وهو الاقتناع الذي أحدث صدمة كبيرة لوزير الشؤون الإستراتيجية (الإسرائيلي) إفيجدور ليبرمان الذي كلفه إيهود أولمرت في تموز ٢٠٠٧ بمهمة " التعامل مع الملف النووي الإيراني "والتخطيط للتخلص منه. فقد عاد ليبرمان من بروكسل مقر حلف شمال الأطلسي مصدوما من موقف الحلفاء الأطلسيين الذين أبلغوه حسب تصريحاته لصحيفة " يديعوت أحرونوت " بأنه لا يمكن (لإسرائيل) أن تعتمد على الأسرة الدولية في منع إيران من التزود بالسلاح النووي "ذلك إننا عالقون في أفغانستان، وقوات أمريكية وأوروبية تغرق في الوحل العراقي الأمر الذي سيمنع قادة الدول الأوروبية وأمريكا من اتخاذ قرار استخدام القوة العسكرية لتدمير المنشآت النووية الإيرانية"[٢].

وجاء تقرير مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي (أن. اي. سي) بشأن البرنامج النووي الإيراني ليزيد من الجدل الدائر حول هذا البرنامج، فهذا المجلس عندما يعدّ تقاريره يعتمد على كل وكالات الاستخبارات الأمريكية التي لا تقل عن ٣٦ وكالة، مما أعطى للتقرير مصداقية وقيمة كبرى. واعترف التقرير أن إيران لا تشكل الآن خطرا نوويا، وليس لديها برنامج نووي عسكري، وإنها أوقفت برنامجها في العام ٢٠٠٣، وليس هناك ما يثبت أنها استأنفته حتى العام ٢٠٠٧.

ولمثل هذا التقرير آثار مهمة على موضوع البرنامج النووي الإيراني ، والعلاقات الأمريكية الإيرانية، ومنها[٣]:

١ - أطاح التقرير باحتمالية الهجوم العسكري الأمريكي على إيران وحتى نهاية ولاية بوش على الأقل.

٢ - باتت فرصة فرض حزمة جديدة من العقوبات الاقتصادية ضد إيران من قبل مجلس الأمن الدولي صعبة، وأقر بذلك السفير الأمريكي في الأمم المتحدة خليل زاد.

٣ - التقرير أعاد بعضا من مصداقية الاستخبارات الأمريكية لدى الرأي العام العالمي، خاصة بعد فشله في توقع أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والمعلومات الكاذبة عن أسلحة الدمار الشامل العراقية.

٤ - حرم التقرير الكيان الصهيوني ولو بصورة مؤقتة من التخلص من البرنامج النووي الإيراني على يد الولايات المتحدة.

---

[١] **محمد السعيد إدريس ، إيران وصراع الدرع الصاروخي بين بوش وبوتين، مجلة مختارات إيرانية، العدد ٨٤، تموز-يوليو ٢٠٠٧، ص ١٢.**

[٢] **نقلا عن: المصدر نفسه.**

[٣] **لمزيد من التفاصيل ينظر: أبو بكر عثمان، علامات استفهام حول التقرير الأمريكي عن موقف إيران النووي، مقال منشور على موقع الجماعة الإسلامية– مصر:**
http//www.egyig.com/public/articles/analysis/6/98331991.shtm

٥ - أعطى التقرير دفعة للأمام لاستمرار البرنامج النووي الإيراني، وصرحت روسيا بأن الخلافات الاقتصادية مع إيران بشأن مفاعل بوشهر قد سويت.
٦ - قوّى التقرير من مصداقية الخطاب السياسي والإعلامي الإيراني الذي كان يؤكد على الدوام بأن برنامجه النووي هو للأغراض السلمية.

ويبدو أن طهران مهيأة للتحرك أكثر نحو التشدد بشكل دراماتيكي خاصة بعد الفوز اللافت للتيار المحافظ في الانتخابات البرلمانية في آذار ٢٠٠٨، وتوقع فوز الرئيس أحمدي نجاد بمدة رئاسية ثانية في الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٩.

وبالرغم من المواقف المتشددة التي يتميز بها عهد الرئيس أحمدي نجاد ، فهناك ثمة ميل لأول مرة في تاريخ إيران ما بعد الثورة للحوار مع الولايات المتحدة، حتى أن المرشد الأعلى نفسه قد سمح بإجراء المحادثات مع الولايات المتحدة، بعد أن كان مثل ذلك الموقف يؤدي بصاحبه إلى السجن قبل بضع سنوات، على الرغم من أن البعض أكد أن المرشد الأعلى لم يسمح بإجراء ذلك الحوار [١].

وميزة هذه المفاوضات أنها بدأت في عهد المحافظين، فلو كانت في عهد الرئيسين هاشمي رفسنجاني، أو محمد خاتمي لهاجمهم المحافظون بشدة، أو أنهم لم يسمحوا لهم أصلا بإجرائها. وبدأوا يتحدثون عن إمكانية اتفاق وتفاهم مع الولايات المتحدة حول المسألة العراقية، حتى تساءل أحد الكتاب "في حالة اتفاقنا مع الولايات المتحدة في الرأي ووجود الثقة المتبادلة بيننا حول قضايا العراق، لماذا لا ننتهج نفس النهج في القضايا الأخرى؟ فهذا الاتفاق يمكن أن يتم بشأن قضية أفغانستان والقضايا الأخرى" [٢].

وقد بدأت المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران بحضور الحكومة العراقية بناءا على طلب رسمي من الحكومة الأمريكية تقدمت به إلى وزارة الخارجية الإيرانية عن طريق سفارة سويسرا [٣]، بعد المقترح الذي قدمه السيد عبد العزيز الحكيم الى الطرفين في البدء بمفاوضات مباشرة بينهما لحل مشاكلهما في العراق. فضلا عن تصريحات السفير الأمريكي في بغداد رايان كروكر بأن بلاده ستواصل مفاوضاتها مع إيران [٤].

وهناك من عارض الحوار الإيراني الأمريكي في إيران ، فقد ذكرت صحيفة الشرق الإيرانية إن فتح باب الحوار "ليس بهدف القبول بحق إيران في امتيازات إقليمية من منطلق تأمين مستقبلها الحدودي مع دولة خاضت معها حرباً استمرت ثماني سنوات، وإنما بهدف محاكمة إيران خلال تلك المفاوضات، وهو الهدف الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية المكتسب طبقا لمستندات وشواهد تسلمتها الولايات المتحدة من إسرائيل، تريد إنهاء النفوذ الإيراني في العراق بأسرع ما يمكن، وفتح الطريق أمام هيمنة أمريكية وعربية سنيّة" [٥]. وأضافت الصحيفة "إن اقتصار المفاوضات على القضية العراقية يصب في مصلحة

---

[١] هل وافق المرشد على الحوار مع الولايات المتحدة حول العراق، مقال منشور في صحيفة إيران (إيران)، ٣٠ أيار ٢٠٠٧ . نقلا عن: مجلة مختارات إيرانية (مصر) ، العدد ٨٤، تموز/يوليو ٢٠٠٧.

[٢] صادق زيبا كلام، المحادثات نقطة تحول، مقال منشور في صحيفة اعتماد ملي (إيران)، ٣٠ أيار ٢٠٠٧. نقلا عن : مجلة مختارات إيرانية، العدد ٨٤، تموز/ يوليو ٢٠٠٧ .

[٣] سيد ضياء احتشام، ماذا بعد المفاوضات مع أمريكا، مقال منشور في صحيفة إيران، ١ حزيران ٢٠٠٧ .

[٤] صحيفة اعتماد ملي، ٢٩ أيار ٢٠٠٧.

[٥] صحيفة شرق (إيران) ، ٣٠ أيار ٢٠٠٧ . نقلا عن : مجلة مختارات إيرانية ، العدد ٨٤ ، تموز/يوليو ٢٠٠٧ .

الولايات المتحدة، لأنكم (أي المسؤولين الإيرانيين) لن تحصلوا على أي مميزات، بل ستخرجون من العراق دون أي مكاسب"[1].

وكان من نتائج تلك المفاوضات موافقة الولايات المتحدة على الاقتراح الإيراني القائم على "آلية الأمن ثلاثية الأبعاد"، في إشارة إلى إمكانية قبول حل الأزمة العراقية عبر الأطراف الثلاثة إيران، والولايات المتحدة، والعراق. فضلا عن ذلك فإن اجتماع بغداد "أوضح أن اللاعب الأساسي في الساحة العراقية هو إيران وليس العرب، ولو أن الولايات المتحدة قد أدركت ذلك بعد أربع سنوات، إلا أن هذا الاجتماع ببغداد كان بمثابة الاعتراف الرسمي بالدور الإيراني في العراق"[2].

وهناك غموض الآن فيما يتصل بالعقوبات المالية بعد صدور تقرير الاستخبارات الأمريكية في العام ٢٠٠٨، والذي أشار إلى أن إيران علقت برنامجها النووي منذ خريف العام ٢٠٠٣ .

الخاتمة:

إن إعادة التوازن إلى علاقات الولايات المتحدة الأمنية مع دول الخليج ، والتوصل لإستراتيجية سليمة للانسحاب من العراق ، لا يتم إلا عبر قدرة واشنطن على كبح قدرة طهران على إثارة متاعب إقليمية ، وفي ظل غياب الجهود الدبلوماسية الحقيقية، أو حتى الخيارات العسكرية الناجحة، تستطيع الولايات المتحدة اللجوء لسياسة الاحتواء، فهذه السياسة هي ثاني أفضل الخيارات بعد العقوبات.

إن احتواء إيران يجب أن يبدأ من منطقة الخليج، وليس من خلال التوصل لاتفاقيات تسلح كبرى تقدمها الولايات المتحدة ردا على الوضع الإقليمي غير الواضح، بل من خلال التعاون مع تلك الدول لوضع إطار عمل أمني إقليمي على المدى البعيد. ويتعين أن يتضمن هذا الجهد رؤية صادقة لدور أمريكي متضائل في العراق.

ولكن بالمقابل فإن الحوار الأمريكي الإيراني بشأن العراق، والتقرير الذي أصدره مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي والذي برأ ساحة إيران من السعي لإنتاج السلاح النووي بعد التصعيد الكبير الذي لجأت إليه الولايات المتحدة ضد إيران قد يراد منه حماية وجه الإدارة الأمريكية من أن يراق، فيعطي التقرير فرصة ومبررا للتراجع بعد الاندفاع الكبير نحو المواجهة العسكرية مع إيران، تلك المواجهة التي هي الآن ليست في صالح الولايات المتحدة بأي حال من الأحوال، لاسيما في هذا التوقيت الذي لن تتمكن من فتح جبهة ثالثة، بعد أفغانستان والعراق.

---

[1] الصحيفة نفسها .

[2] الصحيفة نفسها ، ١ حزيران ٢٠٠٧ .